اهم ادوائنا

« الاقتصادية وتلافيها[1] »

لئن أجمع العالم على ان المال هو كل شيء في عصرنا هذا فلا عجب وقد وصفه الشاعر العربي من قبلُ بابيات مشهورة منها البيت الذي لا يجهله انسان :

فهو اللسان لمن اراد فصاحة وهو السلاح لمن اراد قتالا

ولا يظن احد ان شاعرنا يبالغ في وصفه شأن الشعراء في قصائدهم فالشعوب لا تستقل والمدارس لا تفتح والعمران لا يتسع والحضارة لا تزدهر الا بالمال . وقد بالغ كثير من الكتاب وارباب السياسة فحكموا على الامم الفقيرة بالموت لانها لا تشب لها او لانها لا تعرف معالجته وتنميته ، فهي ابداً مستضعفة لا حول لها ولا قوة فسبيلها إذن الفناء . وعلى الذين هانت في اعينهم الامور المادية فحقروها واستصغروا شأنها ذاهبين الى ان الانسان ينبغي له ان يترفع عن المادة وان يستهدف المثل الاعلى والهدف الاسمى وغير ذلك من مستملح الالفاظ ، قلت على هؤلاء ان يكونوا على يقين من ان الامم والشعوب لا تعيش من الاغتذاء بالزهد والوهم والخيال وطائرات الارواح وسابحات الملائك وجنة عبقر ، وان اجدادنا العرب لم يوطدوا الملك

---

(١) أُلقيت في ردهة المجمع العلمي العربي بدمشق في ٣ شباط سنة ١٩٢٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

و يسبوسوا الشعوب و يصنفوا في العلوم ويفتحوا المدارس و يوسعوا على العلماء الا بالمال الذي كان يفيض في خزائن خلفائهم وملوكهم وامرائهم تلك سنة من سنن العالم تتجلى لنا في القرن العشرين باروع مظاهرها لا سيما في اميركا واوربا . ولست ادعو في ما اقول الى ترك البحث في الامور المعنوية والاخروية بل غايتي التنبيه الى لزوم الكد في تحصيل المال باساليب ومحاكمات مادية تقع تحت الحس ويقرها العلم . فالزهد لا يعول عليه كما قال الامام الشيخ محيي الدين بن عربي في رسالة (ما لا يعول عليه) وكذا الاكتفاء بالاتكال والاستمداد من اصحاب الكرامات والتوسل بالوسائل التي ينكرها العلم و ينبو عنها العقل .

* * *

في بلادنا ادواء كثيرة جمة منها الزراعي والتجاري والصناعي . ومنها ما بقدرة الافراد تلافيه وآخر يعود النظر فيه الى الحكومة . فمن الأدواء المزمنة العُشر في الزراعة ومن التي هي احدث عهداً معضلة المكوس التي يتناول ضررها جميع طبقات الشعب . ومن الادواء القديمة والحديثة بعض الشركات الاجنبية وطرائق تملك الارض ونوزيعها بين طبقات الشعب وأهم الجميع تجاوزنا في الانفاق حد الاعتدال الى الاسراف . وسأوجز البحث في بعض هذه الموضوعات المهمة على قدر ما تسمح به الساعة الواحدة التي خصصت لمن يحاضر في ردهة مجمعنا مع العلم بان الابحاث المذكورة تملأ كتاباً برأسه .

«العُشر» = على الارض الاميرية في يومنا هذا ضربتان احداهما تابعة لقانون ٧ رمضان ١٢٧٤ وقدرها ٤ في الالف من ثمن الارض والثانية اعظم شأناً واكبر تأثيراً في زراعة البلاد ، وهي العُشر اي استيفاء عشرة في المائة من محاصيل الارض غير الصافية يضاف اليها اثنان ونصف باسم المعارف والمصرف الزراعي . اما الارض المملوكة وهي قليلة جداً فصاحبها لا يدفع العشر من غلاتها بل يدفع عشرة في الالف من ثمنها في كل سنة .

وضريبة الارض في ذاتها مشروعة تماماً لانها ترتكز على القاعدة الآتية وهي ان الارض ملك للامة . فاذا استغلها الأكار ناله منها نفعان اولهما يعزى لرأس المال والثاني للارض نفسها . فعليه إذن بان يدفع لخزانة العامة (اي لبيت المال) قسماً من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الفائدة المنبعثة عن الارض وهذا القسم هو ضريبة الارض التي عدلت فسميت عشراً وخراجاً وغيرهما وهي في الحقيقة شبيهة باجرة يدفعها مستغل الارض للجماعة . يتضح من ذلك انه ليس من المعقول ان ينكر احد على الحكومات الزام الاكارين بضريبة الارض وأن ما يستنكر هو كيفية وضع هذه الضريبة وطرائق جبايتها خاصة . واذا القينا نظرة على تاريخها نجد انها كانت توضع على اشكال شتى تبعاً لتطور الزراعة بتقدم المدنية . فمن هذه الاشكال جعل الضريبة ثابتة لا تتبدل الا حسب وسعة الارض دون نظر في العوامل الاخرى كدرجة خصب الارض ونوع غراسها وزروعها ومياه الاسقاء ومقادير الامطار وغيرها فمن كان له جريب يلزم بدفع كذا من المال ومن له جريبان يلزم بضعفيها وهكذا . اننا ندرك بسهولة ما في هذا الشكل من الخطأ وانه ما كان متبعاً الا في العصور القديمة في كل بلاد اتسعت ارضها وقل سكانها وتكافأت فيها وسائل استغلال الارض وحقر رأس المال الذي تستغل به .

ومن الاشكال الاخرى جعل الضريبة تتبدل بتبدل نوع الارض أي درجة خصبها وإغلالها كأن تقسم الارض ثلاثة اقسام فتوضع على كل قسم ضريبة ثابتة يختلف مقدارها باختلاف انواع الارض الثلاثة وهذا الشكل يرجح على الاول وهو الذي فرض فيه على الارضين كافة ضريبة متساوية .

وثم شكل ثالث وهو وضع ضريبة الارض على كل محراث او كل فدان من البقر او على كل شجرة من الاشجار المثمرة . وهذا الشكل يتبع في بعض البلاد في يومنا هذا كمصر والعراق مثلاً حيث فرضت على نخلة ضريبة ثابتة . وليس هذا الشكل رديئاً في كل بلاد لانزال زراعتها في اطوارها الابتدائية او خطت الى الامام خطوات قليلة . لان ربع الفدان او السكة في هذه الحال يكون واحداً تقريباً لدى مختلف الزراع . اما في البلاد التي يتذرع صاحب الارض فيها بوسائل الفن الحديثة فهذا الشكل لا يكون عادلاً لاختلاف تلك الوسائل واختلاف الربع معها .

والشكل الذي يهمنا البحث فيه هو العشر اي الضريبة التي تفرض على محاصيل الارض غير الصافية . ولقد كان هذا الشكل متبعاً في كل البلاد المتمدينة اليوم الى ان تقدمت الفنون الزراعية فعُدل عنه الى الشكل الاقرب من المنطق وهو فرض الضريبة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

على ربع الارض اي محاصيلها الصافية . ومما يعرفه كل مستنير من ارباب الفلاحة ان وضع ضريبة على المحاصيل غير الصافية هو اعظم ضربة على الزراعة واكبر حائل دون تقدمها : ذلك ان الفلاح الذي يبتاع الآت حديثة وحيوانات عوامل قوية ويسمد الارض ويصلحها ويحفر القني ويشيد ابنية للعمال الى غير ذلك من الاعمال الزراعية المفيدة يضطر الى انفاق مال كثير حتى ان فائدة رأس المال واطفاءه قد يبلغان ثلاثة ارباع غلة الارض اواكثر . اما الفلاح الذي يكتفي من الاعمال بحرث الارض حرثاً سطحياً ونثر البذار باليد وحصد الزرع بالمنجل ودرس الحصائد بالنورج — اي الفلاح الذي يسير باعماله على الطريق التي كان يسير عليها الانسان منذ آلاف من السنين فان نفقاته تكون قليلة حتى ان فائدة رأس ماله الصغير واطفاءه قد لا يبلغان ثلث غلة الارض او نصفها . ومن البديهي ان غلة ارض الاول ربما بلغت ضعفي غلة ارض الثاني او ثلاثة اضعافها لكن محصول الاثنين الصافي اي الربع يكاد يكون واحداً ذلك ان الاول اذا استغل من الفدان ما ثمنه ٦٠٠ قرش مثلاً فهو ينفق ثلاثة ارباعها للحصول عليها فيبقى له ١٥٠ قرشاً اما الثاني فاذا استغل في تلك المساحة ما يساوي ٢٠٠ قرش فهو لا ينفق الا نصفها او اقل من النصف فيبقى له ربع يبلغ مائة قرش اواكثر . يتضح اذاً ان ربح الذي يتبع قواعد الفن في زراعته لا يزيد الا قليلاً على ربح الفلاح الجاهل . فاذا استوفت الحكومة عشرة في المائة من محاصيل كل من الاثنين غير الصافية بلغ ذلك العشر ٦٠ قرشاً عن الشخص الاول و ٢٠ قرشاً عن الثاني . فالستون قرشاً اذا قيست بمار بحه الاول وهو ١٥٠ قرشاً بلغت ٤٠ في المائة . اما العشرون قرشاً فهي اذا قيست بما ربحه الثاني وهو ١٠٠ قرش لم تزد على ٢٠ في المائة . وهنا بيت القصيد . وهذه هي النتيجة التي اردت بلوغها وهي ان طريقة العشر من افسد الطرائق لان الفلاح الذي يكدّ وينفق ويسير بمقتضى قواعد الفن تتقاضاه الحكومة ٤٠ في المائة من محصول ارضه الصافي اما الفلاح الخامل الذي يعمل باقل كد وادنى كلفة فهو لا يطالب باكثر من عشرين في المائة من ذلك المحصول الصافي في ارضه : ومعناه انه بقدر ازدياد جهد الفلاح وإنفاقه في اصلاح الارض وعمارتها تزداد نسبة ما تتقاضاه الحكومة من ربحها والعكس بالعكس ، فلا عجب اذن ان

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يرجح كثير من ارباب الزراعة اتباع الاساليب القديمة في استغلال ارضهم وان يقال ان العشر من اكبر الاسباب التي تحول دون رقي الزراعة وتقدمها في بلادنا .

وللعشر مضارٌ أخرى مهمة وهي صعوبة جبايته . فقد حارت الحكومات المختلفة كيف تجبي هذه الضريبة اي كيف تصل الى معرفة مقدار الغلة في ارض كل زارع حتى تستوفي العشر منها . فان اوجدت لجاناً غرضها تخمين الغلات فقد يظل المخمنون او يتعمدون الخطأ أحياناً فيظلم الفلاح اذا جاء التخمين فوق الحقيقة والا فيخسر بيت المال . واذا باعت الحكومة العشر بالمزايدة العلنية من الراغبين فيه فهم لا يُقدمون الا على (التزام) قرى الفلاحين فيظلمونهم بوسائل شتى دون ان يجسروا على الزيادة في عشر قرى الوجهاء . فيكون الضرر مزدوجاً على الفلاح وعلى بيت المال معاً . ناهيكم بما في هذه الطريقة من الأضرار السائرة كتعريض الحصائد في البيادر للنهب والحريق وكعدم إمكان درسها في حينه واضطرار الفلاح الى تدارك مايحتاج اليه من الحب باغلى ثمن ، كل ذلك انتظاراً لانتهاء اعمال المزايدة وقدوم صاحب العشر . وهذا الأخير يربح من بيت المال ومن الفلاح بل يضر بكليهما حتى كأن العشر في كثير من القرى ضريبة وضعت لفائدة المتغلبة .

ومن أغرب أضرار هذه الضريبة في البلاد التي لا تصلها بالعالم المتمدين سكك حديدية او مراكب بحرية ، انه اذا أجدبت الارض لانقطاع المطر في احدى السنين زاد ثمن الغلات بنسبة تفوق نسبة النقص في مقدار تلك الغلات ولهذا لا يستبعد ان يزيد ثمن العشر في سنة كهذه عليه في سنة لاجدب فيها ، فتجبي الحكومة في سني الجدب اكثر مما تجبيه في سني الخصب والخير وكأن المحل يفيدها ولكن ريثما يقضي على الفلاح وسائر الاهلين وتصبح الارض بائرة .

ومن وسائل جباية العشر الطريقة التي يسمونها (التربيع) وهو ان تعمد الحكومة الى معدل عشر اربع سنين ماضية فتقره وتستوفي ضريبة محدودة مساوية له سواء أزرع الفلاح الارض ام لم يزرعها . وهذه الوسيلة وان كانت أصلح من وسيلتي التخمين والبيع بالمزايدة فهي لاتكون عادلة اذا قلّ المطر في احد الاقاليم بعض السنين

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا عدا ان اساسها فاسد لانها وُضعت كأصلها على المحصول غير الصافي ولان متوسط عُشر سنوات اربع في قرى الفلاحين يكون قريباً من العُشر الحقيقي غالباً اما في قرى الوجهاء فيكون أنقص لان المتغلبة من ارباب الوجاهة فلما يدّعون الحكومة تصل الى حقها .

يتضح مما ذكرت انه من العار علينا ان نظلّ في القرن العشرين متمسكين بطريقة العشر بعد ان اطّرحتها كل الحكومات المتمدينة وبعد ان ثبت كالشمس في رائعة النهار انها لم تعد ملائمة لنا مذ نوينا السير بفلاحنا على الأساليب الحديثة . ولكن ما هي الضريبة التي يجب ان نبدلها من العشر وعلى اي أسس يجب ان تقوم . هذه الضريبة تسمى الضريبة العقارية وهي تشمل الارض وغير الارض وقوامها اولاً انها توضع على اجرة الارض اي محصولها الصافي ولهذا يظلّ رأس المال الذي يستعمله الفلاح بعيداً عن ان تتناوله الضريبة في قسم من ريعه فيتسنى بذلك للفلاح ان يجوّد زراعته باستعمال ما يشاء من الأموال . ثانياً انها تكون ثابتة لا تزيد بازدياد الغلة وهذا ما يحمل الأكارين على استغلال الارض الى اقصى حدّ يستطاع . ثالثاً انها تكون في بلاد كبلادنا قابلة للنقص كلما أجدبت الارض لقلة المطر في الأقاليم الشرقية او أُصيبت زروعها بحشرات فتاكة كالجراد و (السونة) ونظائرهما .

أبرمت الحكومة السورية بعد طول أناة وتفكير قراراً مرقماً برقم ٣٣٩ ومؤرخاً في الـ ٢٣ من آذار سنة ١٩٢٧ في إحداث ضريبة عقارية على الارض تقوم مقام العشر وخراج الارض معاً . وهذا القرار لا يعمل به الا حيث انتهت أعمال مسح الاراضين واعمال التحديد والتحرير التي لا تجهلونها والتي ترمي الى معرفة ما يملكه كل صاحب ارض على وجه الضبط والى وضع حاجز دون تعدي الأكارين بعضهم على بعض . ولا ريب انه يتعذر جداً تطبيق قرار الضريبة العقارية على ارض لا تعرف مساحتها بمخطط ولا تعرف لها حدود ثابتة ولهذا لم تشأ الحكومة ان تعمل به الا بعد ان تمسح الارض وتحددها . وقد ارتكز القرار المذكور على أهم نظرية اقتصادية ذكرتها وهي ان الضريبة فيه وُضعت على نسبة اجرة الارض اي وارداتها الصافية وهذه الواردات تعرف إما من عقود الايجار بعد ان يطرح من الاجرة ما قد ينفقه صاحب الارض

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في كري المجاري وتعهد القُني والطرق وغيرها وإما مما تغله الارض بعد ان تطرح نفقات الاستغلال وارباحه من ثمن الغلة اي من محصول الارض غير الصافي . وجُعلت الضريبة العقارية ثابتة فهي إذن حاوية الشرط الثاني الآنف ذكره . اما الشرط الثالث وهو ان تكون الضريبة قابلة للنقص كلما أجدبت الارض او أصيبت زروعها بأذى فلم يرد فيه شيءٌ في القرار ولعل الحكومة تبحث عنه في المستقبل عندما تباشر العمل بمضمون ذلك القرار . وقد ضمنت المادة الثامنة عشرة منه ان لا تقل الضريبة عما يدفعه الأكارون من العشر في يومنا هذا وحدّدت الحدّ الادنى للضريبة بـ ١٢ في المائة من اجرة الارض ولم تحدد الحد الأعلى لها . ولا بد ان يظهر فيما بعد تفاوت كبير في نسبة ما يدفعه ارباب الزراعة في المائة من اجرة الارض في مختلف البلدان فتضطر الحكومة الى إزالة هذا التفاوت .

وقد استثنيت الارض البور التي خُلّصت للزرع من ازدياد الضريبة لمدة خمس سنين ، كما استثنيت لمدة ثمان عشرة سنة تلك التي تغرس زيتوناً او فستقاً او نخلاً ولمدة عشر سنين تلك التي يغرس الفلاح فيها كرماً او توتاً او غيرهما من الأشجار المثمرة .

و بالجملة ان استبدال الضريبة العقارية او ضريبة الارض بالعشر يعد في نظر كل من لهم إلمام في قواعد الاقتصاد الزراعي خطوةً كبيرةً الى الأمام لا تجلي فوائدها الا في المستقبل . واذا عُمل بالقرار الآنف ذكره مع تلافي ما تظهره التجارب فيه من النواقص نكون قد نجونا من معضلة اقتصادية كبرى ليست المجازفة فيها امراً يستسهل الإقدام عليه لاسيما والعشر من أهم موارد بيت المال .

« ضريبة المكس » = . لا تقل معضلة المكوس شأناً وخطراً وتأثيراً في حياتنا الاقتصادية عن معضلة الاعشار .

والمكوس قديمة وكانت تُطلق في الدول العربية القديمة على الضرائب التي نسميها اليوم رسم الدخولية ومال التمتع وضريبة الكمرك ونحن لا نعني في محاضرتنا الا الأخيرة .

سبب نشأة هذه الضريبة أن اكثر الأمم لا تستطيع ان تنتج الا ما تجود به تربة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

البلاد وهواؤها والوسائل الطبيعية فيها . ولما كانت المنتوجات تزيد على احتياج السكان في كثير من الممالك فقد وجب على كل حكومة ان تبحث عن سوق تجارية اجنبية تبيع فيها منتوجاتها الزائدة . ثم ان كثيراً من البلاد لا تتمكن لعدة اسباب من إنتاج جميع ما تحتاج اليه من المحاصيل الزراعية او صنع ما يعوزها من المصنوعات فهي إذن مضطرة الى شراء حاجاتها هذه من البلاد الاجنبية .

فينتج عن ذلك ان كل أمة من الأمم هي بحاجة الى ان تبيع بعض الأمم الأخرى الزائد من منتوجاتها وان تشتري منها الحاجات القليلة او المفقودة لديها . وقد نشأ عن هذا الاضطرار قيود جمة وضعتها الحكومات لحماية منتوجاتها الوطنية من المنتوجات الأجنبية .

ومن هذه القيود المكوس « الجمارك » ومنع دخول بعض المنتوجات ، ووضع الضرائب على الصادرات والواردات واحداث التعرفات المتقابلة بين الحكومات وفرض عقوبات على مهربي البضاعات وايجاد المعاهدات الاستعمارية والمكوس الداخلية ورسم الدخولية (اوكتروا) وتشجيع بعض أصناف الصادرات دون بعض الخ . وكانت الحكومات المستعمرة فيما مضى تغالي في وضع القيود والحواجز دون اتجار غيرها من الدول مع مستعمراتها حتى ان انكلترة مثلاً كانت تصادر كل سفينة لا يكون صاحبها ورؤساؤها وثلاثة ارباع ربابنتها بريطانيين اذا اتجرت مع احدى مستعمراتها اورست على شواطئها . وكان الفرنسيون ايضاً يضعون تعرفات كبيرة جداً على البضاعات الاجنبية كما كانوا يصادرون كل باخرة تجارية بريطانية تجرأ على الدخول الى ميناء فرنسية او ميناء تابعة لاحد حلفائها . اما في هذه الايام فتسابق الدول الغربية لا يزال على حاله الا انه يتجلى بمظاهر أخرى غير العنف والمصادرة . وهذا التسابق هو ما جعل ضريبة المكس في بلاد الشام اليوم واحدة تجاه اميركا وكل الدول الداخلة في عصبة الأمم . ولا شك انه من أهم أغراض السياسة الاستعمارية التي سار عليها الغرب منذ قرون واقتتلت شعوبه في سبيلها مراراً غرضان : الاول حصر منتوجات البلاد المستعمَرة بتجار البلاد المستعمِرة . ثانياً حصر مطلوبات البلاد المستعمَرة بمنتوجات البلاد المستعمِرة . ومعناه ان جميع ما ينتج في البلدان التي احتلتها دولة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

استعمارية يجب ان يبتاعه تجار من رعايا هذه الدولة كما يجب ان لا يشتري سكان هذه البلدان شيئاً من سواهم .

وليست حماية المستغلات والمصنوعات الوطنية بالوسائل التي ذكرنا مفيدة في كل حال وفي كل زمن بل قد تكون حرية المبادلة أفيد احياناً ولهذا نشأ نظران (نظريتان) في هذا الباب وهما حرية المبادلة وحماية المنتوجات . فأرباب حرية المبادلة يتمثلون بالمثل الآتي تأييداً لرأيهم وهو : لنفرض ان البلاد بلاد زراعية وصناعية معاً وان ارباب الزراعة فيها ثاروا يطلبون حماية الغلات من حبوب وثمار وزيوت وغيرها وان الحكومة لبت طلبهم وزادت ضريبة المكس على مايرد من هذه الانواع من البلاد الأجنبيه فتكون النتيجة حصول زيادة في اثمانها حتى اذا رأى العامل الذي يشتغل في المعامل الصناعية ان الخبز والخضر واللحم وغيرها من الحاجات الضرورية قد غلا ثمنها راح يطلب من صاحب المعمل تزييد الاجرة التي يتقاضاها فيضطر هذا الى تلبية طلبه لكنه يثور ايضاً على الحكومة طالباً حماية مصنوعاته خشية الإفلاس فترى الحكومة نفسها مضطرة الى مد يد المعونة اليه مثلما مدتها الى الزارع . ولما كانت سلسلة الحاجات متصلة وكانت الحكومة أماً لجميع افراد الشعب على السواء فينتج ان حماية الجميع تدعو الى صعود ثمن كل شيء وليس ذلك هو الغاية من حماية الغلات والمصنوعات الوطنية . فلو تُرِكت الزراعة والصناعة وشأنها ورفعت القيود عن الاتجار في جميع العالم يُضطر كل شعب الى إنتاج ما تسمح به خاصيانه الانتاجية . وتنشأ هذه الخاصيات اما عن هواء البلاد وتربتها او عن ذكاء واجتهاد ونبوغ في بعض الأعمال دون بعض . وبهذا الاختصاص بالاعمال يثري جميع العالم بعضه من بعض .

هذا رأي اصحاب حرية المبادلة اما حماية المنتوجات فأصحابها يرون انه ما دامت الحكومات في العالم كبيرة العدد وما دام بعض الشعوب اقوى من بعض وبعض المعامل الصغيرة لا تقوى على الحياة الا اذا أمنت تيار المعامل الكبيرة فالحماية ضرورية . وحرية المبادلة تفيد العالم بأسره لكنه لا يمكن العمل بها الا متى اصبح العالم خاضعاً لسلطة واحدة وهذا بعيد الاحتمال .

* * *

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

والشام بلاد ضعيفة لابد من حماية منتوجاتها فما هي هذه المنتوجات وما هو الواجب إتيانه لحمايتها ؟ اذا القينا نظرة على جداول الاحصاء في مصلحة المكوس نجد ان نحواً من ٩٠ في المائة مما يصدر من بلاد الشام الى البلاد الاجنبية هي منتوجات زراعية اهمها الحرير والصوف والحبوب وقمر الدين والزيت وعرق السوس والاثمار (لاسيما البرتقال والليمون الحامض) الى غيرها مما تدره الارض او تنتجه الماشية وسائر الدواجن . ويليها مصنوعات وطنية مهمة كالمنسوجات التي تنسج في دمشق وحمص وحلب وغيرها من المدن والبلدان الشامية وتصدر الى الاناطول ومصر خاصةً او تستهلك في انحاء بلاد الشام منها فلسطين وشرقي الاردن . فمن واجب الحكومة إذن اتباع سياسة غايتها حماية هذه المنتوجات والمصنوعات سواء داخل البلاد او خارجها . ففي داخل البلاد تكون حمايتها بتزييد تعرفة المكوس على اشباهها مما تبعث به البلاد الاجنبية الينا فلا يحصل ما حصل سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ مثلاً وهو ان اوربا كانت تقذف الينا البطاطا واوستراليا الحبوب فتباع في الشام بثمن ارخص من ثمن بطاطا البلاد وحبوبها وقد كان على الحكومة في حال كهذه تزييد تعرفة المكوس حتى لا يظل للتجار فائدة مادية من شراء هذه المحاصيل الاجنبية وبيعها في البلاد الشامية . اما حماية منتوجاتنا ومصنوعاتنا في البلاد الاجنبية فقوامها الاتفاق مع الحكومات التي نبيعها بضاعتنا على تعرفات طفيفة لقاء معاملتنا لهذه الحكومات بالمثل فيما نبتاعه منها . واقرب حكومة يهمنا الاتفاق معها في هذا الصدد هي الحكومة التركية لان دمشق وحمص وحدهما كانا يصدران الى آسية الصغرى قبيل الحرب العامة ما تزيد قيمته على مليون ليرة عثمانية ذهباً من المنسوجات التي تصنع فيهما كالألاجه والديما والشقق الحريرية والقطنية والاعبئة والحبر والشال وغيرها ناهيكم بما كانت تصدره حلب منها وبما كانت تصدره بلاد الشام عامة من الاصناف الاخرى سواء أكانت من منتوجات الشام كالصابون والملح ومصنوعات النحاس وغيرها او من الاصناف التي كنا نستوردها من اوربة ونشحنها الى آسية الصغرى وهي كثيرة تكاد تبلغ قيمتها مليوني ليرة ذهبية .

وكان الترك يبيعوننا من منتوجاتهم (وا كثرها زراعية) كالضأن والسمن والحبوب والصوف والقطن والفستق والخشب الخ ، ما تكاد اثمانه تساوي مليون ليرة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ذهبية فاذا قابلنا ذلك المبلغ بثمن ما كنا نصدره الى بلاد الترك من منتوجات الشام ومصنوعاتها اتضح لنا ان من فائدة البلادين رفع الحواجز الجمركية بينهما او تخفيض تعرفة المكوس على الاقل . وقد بحثت حكومات الشام والحكومة التركية في ذلك سنة ١٩٢٢ وافدت هذه الى بيروت لجنة يرأسها محيي الدين باشا لهذا الغرض . فبعد اخذ ورد بين هذه اللجنة ومندوبي الحكومات السورية دام بضعة شهور وبعد الاتفاق على شروط لا بأس بها رفضت الحكومة التركية تلك الشروط مبدية من التعنت والانانية ما الفناه في طبيعة التركي فذهبت المذاكرات كلها عبثاً ونتج عن ذلك اولاً اندثار اكثر من نصف الانوال التي كانت تصنع المنسوجات الوطنية الآنف ذكرها ثانياً امتناع شحن قسم كبير من برتقال سواحل الشام وليمونها الى القسطنطينية وساحل آسية الصغرى ثالثاً وضعنا تعرفة كبيرة على ما نستورده من تلك البلاد مما زاد في اثمانها وهو ما ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة الترك . وبعد لاتزال هذه القضية الهامة في موضع البحث على ما اعلم فعسى ان يعودوا الى المذاكرة فيها رسمياً وان تحل على شكل يفيد البلادين لان الاتفاق الذي حصل في حلب بعد مذاكرات بيروت والذي اسفر عن وضع تعرفات متقابلة معتدلة بيننا وبين الترك على بعض المنتوجات لا يفي بالمرام .

ولم تكن حالنا لحسن الحظ على هذا الشكل مع جيراننا الآخرين ابناء الاقطار العربية الشقيقة وهي الحجاز ونجد وفلسطين وشرقي الاردن فقد رفعت الحواجز الجمركية بيننا وبينها وجعلت الصادرات والواردات حرة او وضع لها تعرفات متقابلة غاية في الاعتدال وذلك على اثر مباحثات تم الاتفاق فيها على ما ذكر . ولم يكن رفع الحواجز بالامر السهل بادئ بدء . ففي سنة ١٩٢١ مثلاً انفقت المفوضية العليا في بيروت مع المفوضية العليا في فلسطين على جباية المكوس بين القطرين الشاميين فثارت ثائرة التجار في دمشق ولا ازال أتذكر (وانا آنئذ مدير للزراعة بدمشق وعلى اتصال مع الغرفة التجارية) ذلك البيان الممتع الذي قدمته لجنة من خيرة تجار العاصمة الاموية انتخبها جمهور من افضل التجار للدفاع عن حقوق المنتجين والتجارين وعمل السلطتين على لغو الاتفاق المذكور . ومما تعلمونه اننا نصدر الى جنوبي الشام اي فلسطين المنسوجات المختلفة خاصة مما يصنع في المدن الشامية كدمشق وحمص وحماة وحلب واننا نستورد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

منها الصابون والزيت والبرتقال والليمون والبطيخ وبعض الخضر وغيرها فاقامة سد كمركي بين القطرين الشقيقين تنتج عنه اضرار اقتصادية وسياسية وادارية معاً. فالأضرار الاقتصادية التي تنال المدن الشامية المذكورة هي القضاء على البقية الباقية من انوال النسيج فيها لان في جباية المكوس امتناع تصدير المنسوجات الى فلسطين حيث تؤسس انوال جديدة للنسج بدلاً منها . اما الأضرار الاقتصادية التي تحيق بفلسطين فهي ان رسم المكس يرفع اسعار ما تستورده من ذلك القطر العربي فتسابقه الاقطار الاخرى وهي كثار وقد تكون اجنبية فيقل ما يبيعنا اياه او يزول .

واهم الاضرار السياسية التي تنشأ عن اقامة هذا السد الكمركي ان العلاقات التجارية اذا قلت بين القطرين يقل معها عدد الذاهبين والآيبين فينقص الاختلاط وتبادل الافكار فتتباين المشارب والعوائد مع الزمن فيصبح الشعب الواحد شعبين وهذا مالا يرضى به عربي لاسيما وقد ابتلي جنوبي الشام بالصهيونيين ومطامعهم التي يسعون في تحقيقها بما اوتوه من دهاء ومال . وقد يرضى الصهيونيون عن طيبة خاطر بزوال بعض الفوائد المالية التي تنبعث عن جباية المكوس بين الشام وجنوبيها لقاء مايحدثه ذلك السد من التباعد في ابناء الشعب الواحد سياسياً واجتماعياً .

اما الاضرار الادارية من اقامة ذلك السد فكثيرة اهمها صعوبة ضبط الصادرات والواردات على طول الحدود لجباية المكس عنها وفتح باب لتهريب البضائع وما يحدث عنه من القتال بين الجنود والمحافظين وبين الذين يهربون البضائع فراراً من دفع المكس ولا تزال ضحايا تهريب التبغ اسطع مثال في هذا الصدد .

لم يدم اتفاق سنة ١٩٢١ طويلاً فقد بدل باتفاق ثان في السنة التالية وهو يجعل نقل البضائع بين الشام وجنوبيها حراً . ولا يزال هذا الاتفاق متبعاً . ومن أعجب ما قرأت في الصحف اليومية منذ بضعة ايام مقالات في مفاوضات يقال انها ترمي الى جباية المكس بين الشام واقطارها الجنوبية عن كل الصادرات والواردات التي يحتوي متنها على ٧٥ في المئة او اكثر مواد أولية اجنبية . قلت ان هذا النبأ غريب وهو لا يمكن ان يكون الا حيلة صهيونية يراد بها ايجاد الشقاق بيننا وبين اخواننا العرب في فلسطين لسبب يدركه الصبي وهو ان معظم المنسوجات التي نصدرها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الى فلسطين تحتوي على ٧٥ في المئة من المواد الأولية الأجنبية وان كنا ننسجها في الشام اما ما نبتاعه من فلسطين فيكاد يكون كله محاصيل او مصنوعات زراعية لا اثر للمواد الأولية الأجنبية فيها . فتفسير هذا الخبر الذي تناقلته الصحف هو إذن ايجاد حاجز كمركي تجاه معظم مانصدره الى فلسطين مع بقاء الحاجز مرفوعاً تجاه ما يردنا منها وهذا مالا يقبله العقل لانه اذا كان يفيد فلسطين كل الفائدة فهو قتّال لأُمها دمشق ولباقي المدن الشامية الشمالية ، ذلك ان وضع هذا الحاجز الذي يتناول المنسوجات خاصة بضرره بسبب زوال ما بقي من الأنوال هنا فيحدث ما يقوم مقامها هنالك حتى انه لا يستبعد ان تبيعنا فلسطين غداً منسوجات تشتريها اليوم منا لاسيما وحكومة فلسطين تشجع انوال النسج بوسائل شتى فهي على مايظهر قد ازالت المكوس بتاتاً عن المواد الاولية اللازمة للنسج التي ترد الى موانيها من البلاد الأجنبية بينما نحن نستوفي عليها ٢٥ في المئة من ثمنها . وقد اكد لي احد تجار دمشق الثقاة انه بقدر ما ينقص عدد الانوال لدينا يزداد في فلسطين وذكر لي مثالاً على ذلك وهو انه لم يكن منذ بضع سنوات في مجدل غزة سوى ١٥٠ نولاً تحوك الخام البلدي فأضحت اليوم بضعة امثال ذلك العدد .

وأرى انه من اهم واجبات الحكومة في سورية ولبنان النظر في تعرفة المكوس التي كانت ١١ في المئة الى عهد قريب فزيدت الى ١٥ في المئة سنة ١٩٢٤ ثم الى ٢٥ في المئة سنة ١٩٢٦ . فانه اذا صح ان تبقى هذه التعرفة على حالها او ان تزداد تجاه المنسوجات والمصنوعات الأجنبية التي تُنتج بلادنا او تصنع امثالها وذلك قصد حماية زراعتنا وصناعتنا ، فانه ليس من الحكمة ان تظل هذه التعرفة تجاه حاجاتنا المبرمة وخصوصاً تجاه ما هو ضروري لحياة صناعتنا وزراعتنا . وليست غاية المكوس استدرار المال فحسب بل من اهم غاياتها ان تتجه حيث يوجد صناعة فتنشطها او فلاحة فتشد أزرها .

وليست المكوس التي وضعت بيننا وبين البلاد التركية هي العامل الوحيد في القضاء على كثير من انوال النسيج في بلادنا بل من جملة العوامل المهمة التطور الذي حدث في لباسنا ولباس من نبيعهم منسوجاتنا ، فقد كان سكان الشام الى عهد غير بعيد لا يلبسون الا الألبسة الأهلية مما يغزل و يصبغ و يحاك ويخاط في بلادهم اما اليوم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فكل رجل يعد نفسه متعلماً وكل امرأة تتأنق في لباسها لا يرضيان بغير اللباس الاوربي والاقمشة الاوربية مهما تكن غالية الثمن . أدرك كثير من التجار الشاميين الاذكياء انه لابد لصناعة المنسوجات من ان تتطور بتطور الافكار فجلبوا انوالاً اوربية واخذوا يحوكون كثيراً من اصناف المنسوجات الكتانية مما يصلح ان يكون لباساً للرجال وكثيراً من اصناف المنسوجات الحريرية مما تلبسه النساء . وصنعوا جوخاً متوسط الجودة وصدريات للرجال ومعاطف للنساء كلها من الصوف الخالص . واشتهرت في دمشق معامل كسم وقباني في النسج الحريرية ، والقصص والطويل والكحالة في نسج الكتان والحرير وضاهت مصنوعاتهم اشباهها التي ترد من اوربة وفاقتها بالمتانة ورخص الثمن . ابتعتُ منذ سنة ونصف ملاءة من صنع الكسم والقباني واحتملت على السيدة التي ابتعتها لها فقلت انها من افخر الحرائر الاوربية وان ثمن ذراعها كذا اي نحو ضعفي الثمن الذي دفعته فسرت بها ولم تر فيها اقل عيب حتى اذا مرت شهور ثلاثة صرحت لها بالحقيقة فلم تستنكر الامر . ولاتزال الملاءة تلبس الى اليوم ولو كانت من النسيج الاوربي لدخلت في خبر كان . واراني منذ ايام رفيقنا الاستاذ عارف بك النكدي معطفاً من جوخ حيك في دمشق وقال اي غضاضة في لبسه ان لم يكن في اوقات التأنق ففي اوقات العمل على الاقل . وهذه ربطة للرقبة ثمنها ريال ونصف حيكت وصنعت في دمشق في معمل السيد محمد القصص وقد استعملتُها كما استعملها غيري فلم يعبها احد بل استحسنها بعض المتأنقين في لباسهم وهي امتن من بعض ربطات اوربية لديَّ ثمن واحدتها اربعة ريالات اوخمسة . وكثير من رفاقنا يلبسون قمصاناً والبسة من الحرير صيفية من حياكة القصص او الطويل لا يفوقها شيء بالجمال والمتانة . وقد أقبل عليها إخواننا في الهجر كل الاقبال لاسيما في البرازيل . واخذ بعض المصريين الذين يصطافون في انحاء الشام يفضلونها على أشباهها من المنسوجات الاوربية .

ومن أعجب ماسمعت وأدعاه الى السرور ان مصلحة المكوس في فلسطين لم تصدق ان ما يصدره معمل كسم وقباني الى مصر من نسيج الحرير الفاخر يصنع في الفيحاء وكادت توقع باصحاب المعمل ضرراً لو لم ترسل مفتشاً خاصاً الى دمشق ليطلعها على

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

حقيقة الامر فاذا به يعجب كل الإعجاب بإتقان العمل و يقر ان النسيج يضاهي اشباهه من حوك اوربة .

ذكرتُ هذه الامثلة لكي اصل الى النتيجة الآتية وهو انه اذ كان لابد من تبدل كثير من صناعاتنا الوطنية بتبدل بعض اوضاعنا الاجتماعية او بسبب اقامة حواجز كمركية بيننا وبين من نصدر بضاعتنا اليهم فان هذا التبدل يخلق للحكومة وابناء الوطن وارباب الصناعات المذكورة واجبات يجب على كل منهم ان يقوم بها عن طيبة خاطر . فأما واجب الحكومة فهو ازالة المكوس او تنقيص تعرفتها عن كل ما يلزم للمصنوعات الوطنية من المواد الاولية التي تجلب من البلاد الاجنبية ، ثم تزييد هذه التعرفة تجاه المصنوعات الاجنبية المماثلة للتي نصنعها في بلادنا . وارى انه من الضروري تأليف لجنة من اساتذة الاقتصاد لهذا الغرض غايتها تحري المصنوعات الوطنية التي يجب حمايتها على الشكل المذكور سواء أكانت هذه المصنوعات منسوجات او مدبوغات او مربيات او مصنوعات زراعية او غير ذلك ، وتعيين المواد الاولية التي لابد من شرائها من البلاد الاجنبية لصنع هذه المصنوعات حتى اذا تم هذا الدرس حمتها الحكومة بالوسائل التي ذكرتها .

وواجب ابناء الوطن ان يقدموا على مشترى المصنوعات الوطنية وان يحثوا اقاربهم ورفاقهم على مشتراها دون نظائرها مما يقذفه الينا الأجانب ويمتصون دماءنا ثمناً له . ذهبتُ يوماً لمشترى قليل من المربى الوطني النفيس مما كنت شاهدت امثاله في معرض الثمار فاذا بالبائع يقدم لي شيئاً ضمن اوراق عليها الاشارة الصهيونية فقلت له من اين تجلبون هذا فقال من فلسطين فقلت اي فلسطين هذه وفلسطين عربية الى ماشاء الله هلا قلت من معامل الصهيونيين . اليس من العار ان نبتاع هذا الصنف ايضاً من الاجانب وقد منّ الله علينا بغوطة للفواكه لانظير لها في العالم . وما الذنب ذنب البائع وحده بل ذنب المشتري خاصةً . اتذكر ان احدهم وهو معدود من الوطنيين قدم لي في العيد الماضي مصنوعات سكرية بعضها من تلك التي تجللها الاشارة الصهيونية فأخذت واحدة واريته الاشارة فاربد وجهه وسكت .

وجاء في آخر ذات يوم فقال ان القصص والكسم والعمري « صاحب معمل الدباغة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الشهير » قد أثرَوا لانهم يبيعوننا مصنوعاتهم بثمن غال . قال ذلك وقد بدا اللؤم في وجهه . فقلت له اوتفضل ان يثري هؤلاء المواطنون و يتكسب القوت مئات من العمال الشاميين او ان يذهب كل ذلك المال الى جيوب الاجانب . فراح غضباً . ولعله اذا تحدث الى هؤلاء السادة كان حديثه نقيض حديثه معي وهذا ما يجعلنا نكره الرجل ذا الوجهين ونجل الذي تكون ظهارته كالبطانة وعلانيته على وزن سريرته لاسيما فيما له اتصال بامورنا العامة وشؤوننا الوطنية .

اما واجب اصحاب المعامل الصناعية في بلادنا فهو تجويد مصنوعاتهم حتى تضاهي ما يرد من اوربة وغيرها وحتى يزول الاعتقاد السائد من ان كل ما يصنع في الشام لايكون نفيساً ولا يستعمله الاطبقة الفقراء . لكن واجب اصحاب المعامل لا يذكر اذا قيس بواجب الحكومة وواجب الشعب ذلك ان الصانع اذا اصاب حماية من الحكومة واقبالاً من الشعب على مصنوعاته دفعه الكسب الى اتقان العمل وتجويده دون ان يحتاج الى من يحثه على ذلك .

وبعدُ ان الاستقلال السياسي لا يكون الا حيث يكون الاستقلال الاقتصادي ومن اراد ان يحيي حياة حرة فعليه أن يتجاوز منافعه قليلاً في سبيل انعاش المرافق الاقتصادية في البلاد . والوطنية الحقيقية لاتعيش مع محض الانانية والسلام .

مصطفى الشهابي
عضو المجمع العلمي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net